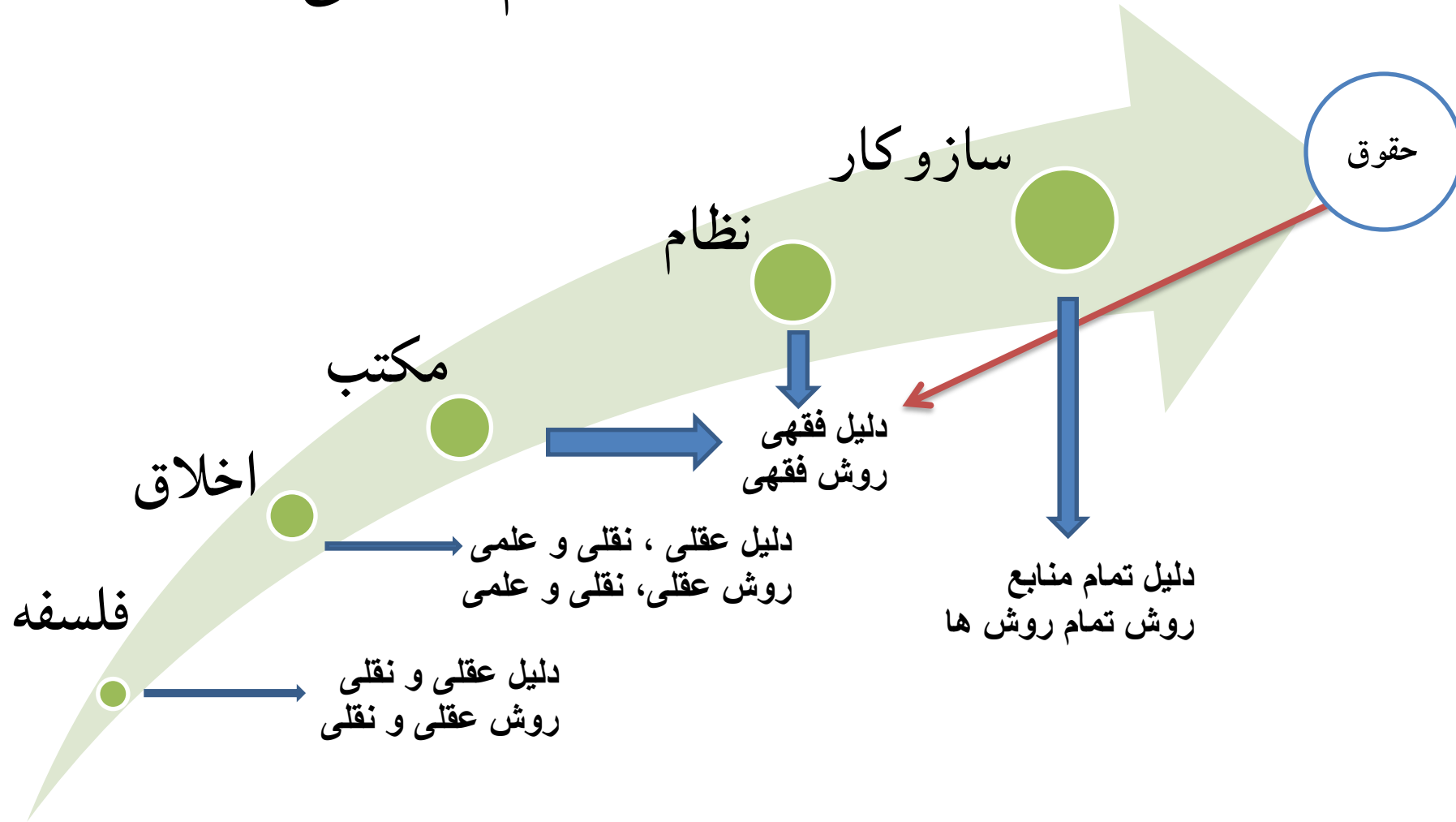


خارج الفقہ

۳۰-۱-۹۶ فقہ اکبر (مکاتب و نظام ها) ۲۴

دراسات الاستاذ:
مهدي الهادي الطهراني

سیستم اسلامی



روش دستیابی به فلسفه، مکتب، نظام و سازوکار

۱ - استخراج و کشف عناصر دینی.

۲ - تفکیک عناصر جهان شمول از موقعیتی.

۳ - دست یابی به عناصر جهان شمول در وراء عناصر موقعیتی

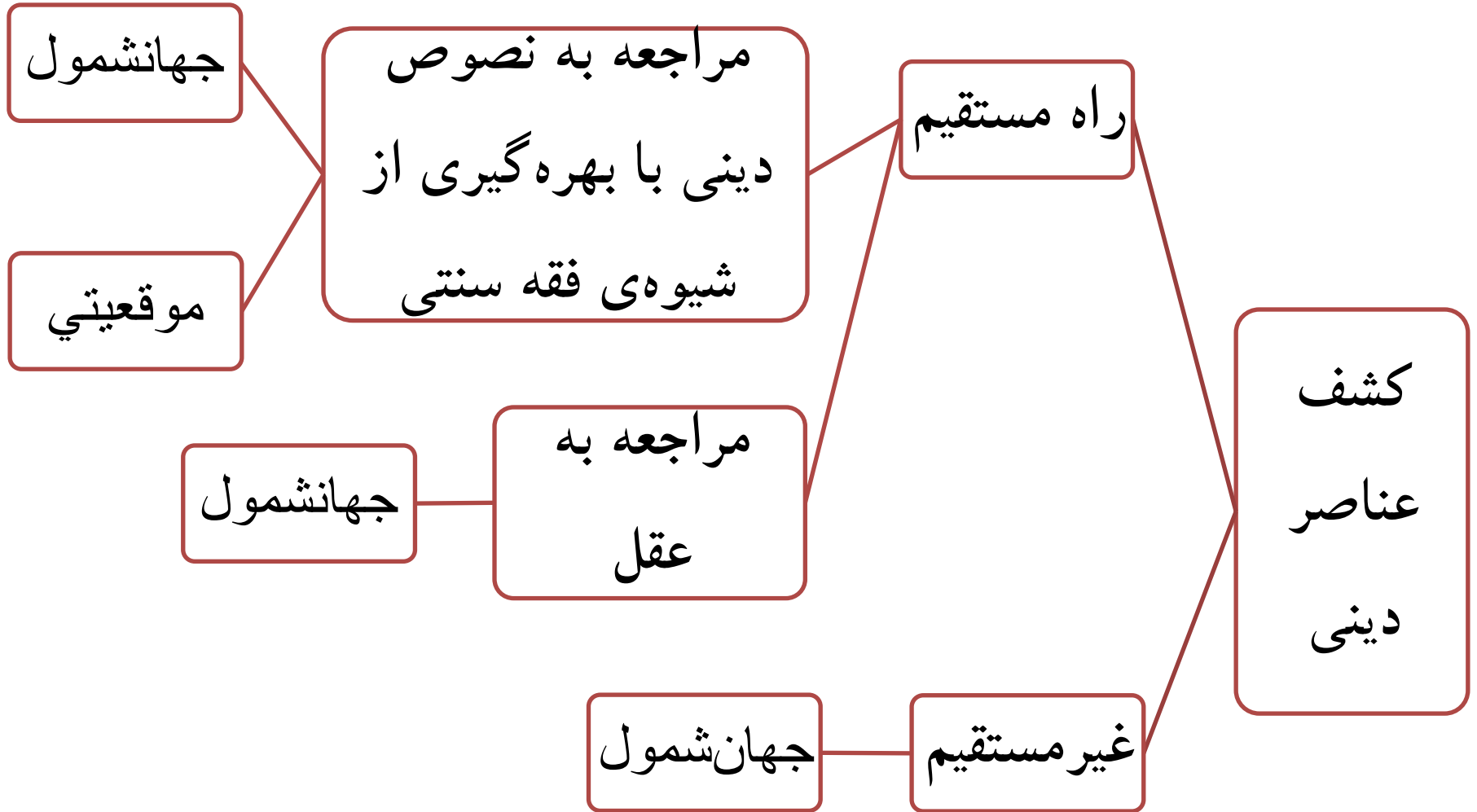
۴ - طبقه بندی عناصر جهان شمول

۵ - هماهنگ سازی عناصر جهان شمول

۶ - طراحی سازوکار بر اساس عناصر جهان شمول.

مراحل
دستیابی به
فلسفه، اخلاق
مکتب، نظام و
سازوکار

کشف عناصر دینی



مبانی
مکتب
اقتصادی
اسلام



اهداف
مکتب
اقتصادی
اسلام



مکتب
اقتصادی
اسلام

اهداف
مکتب
اقتصادی
اسلام

نظام
اقتصادی
اسلام

مبانی
مکتب
اقتصادی
اسلام

اهداف مکتب

اقتصادی

اسلام

مبانی مکتب

اقتصادی

اسلام

تحقق خارجی

مبانی مکتب

اقتصادی

اسلام

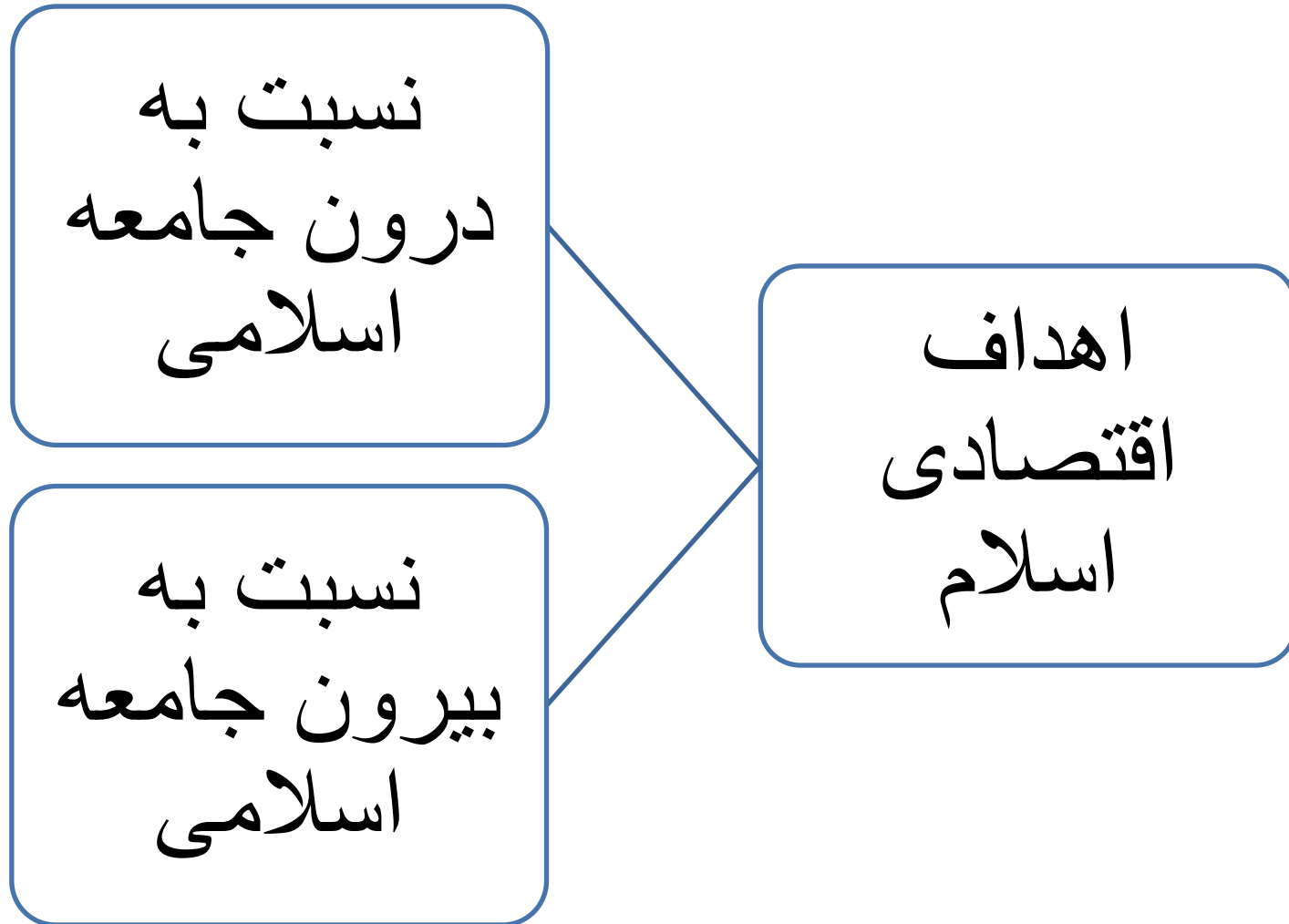
اهداف مکتب

اقتصادی

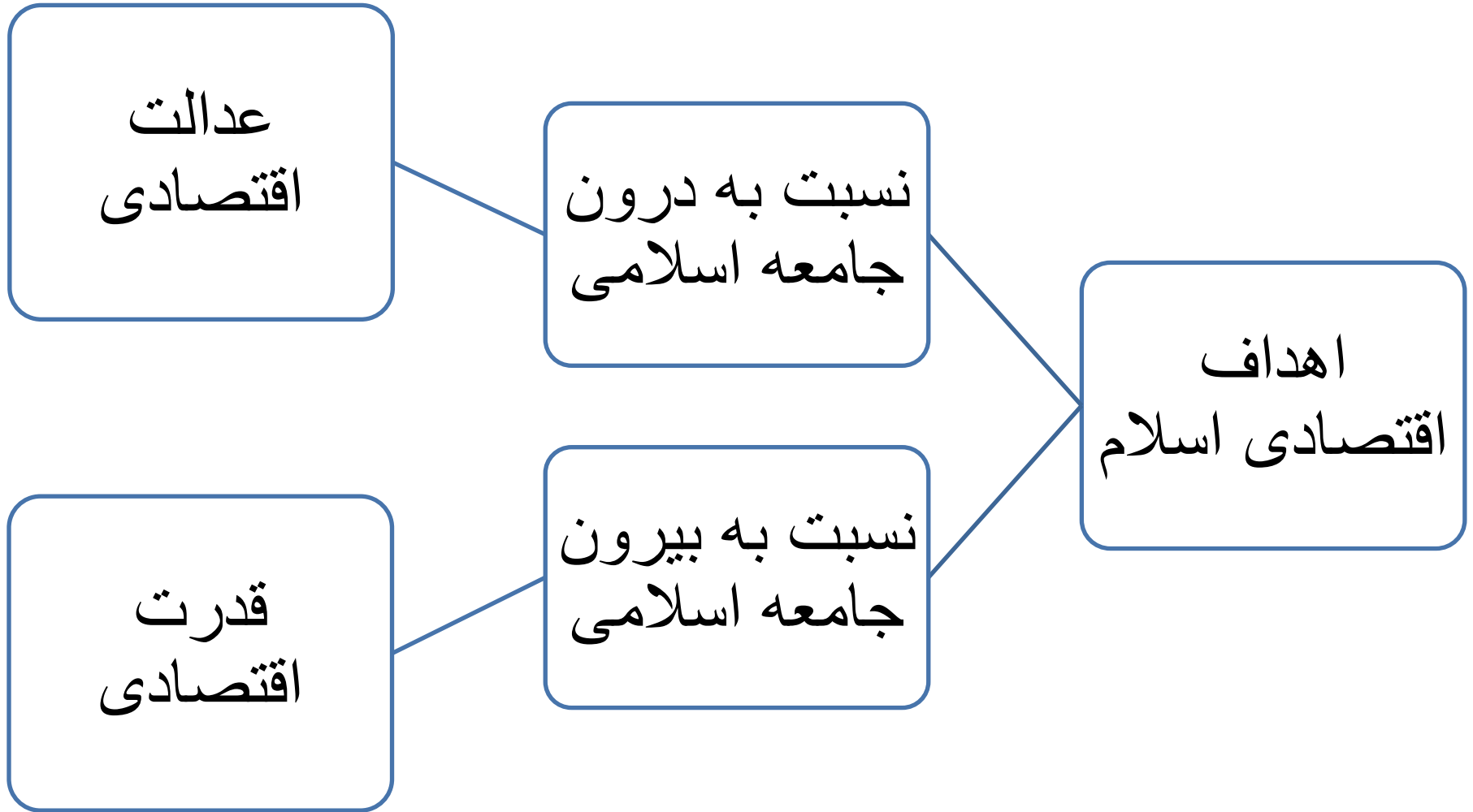
اسلام

تحقیق علمی

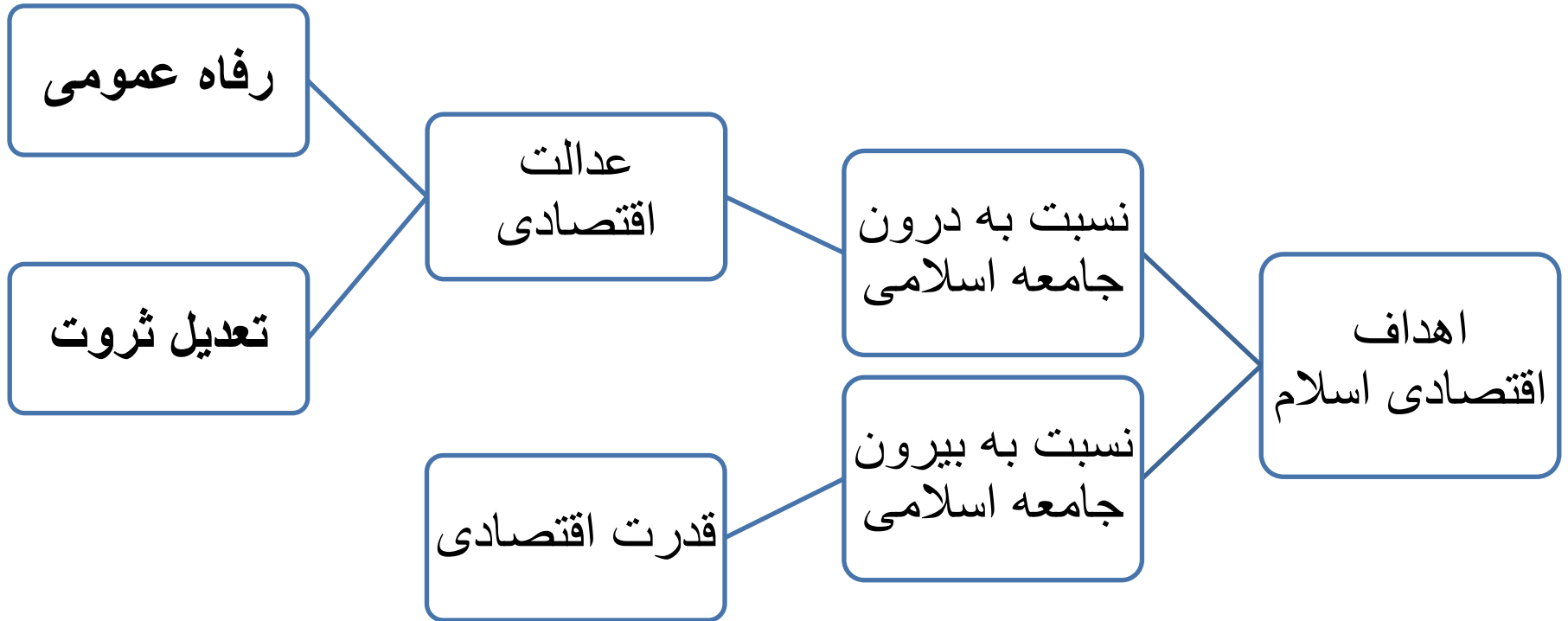
توسعه یافتگی اقتصادی



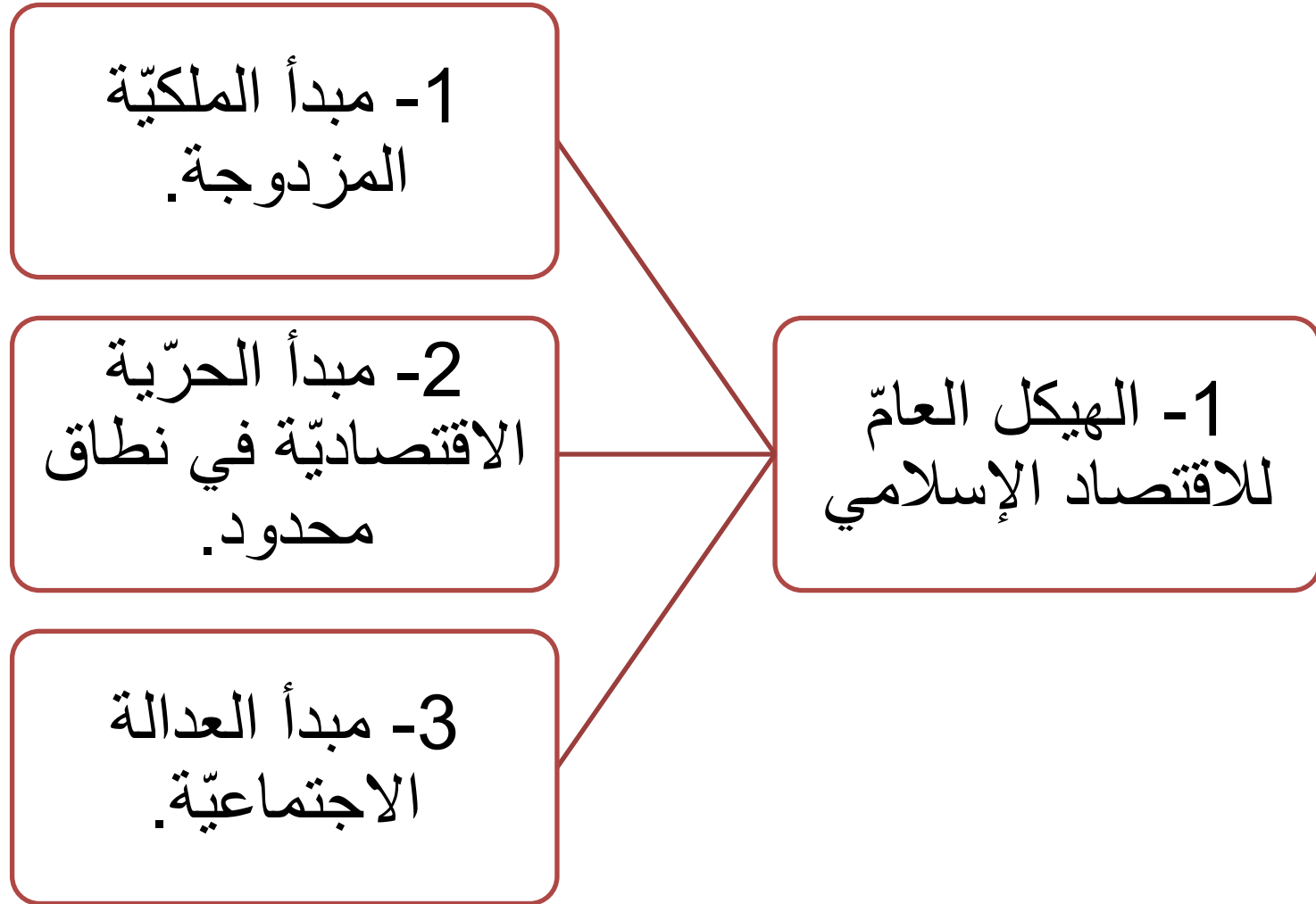
توسعه یافتگی اقتصادی



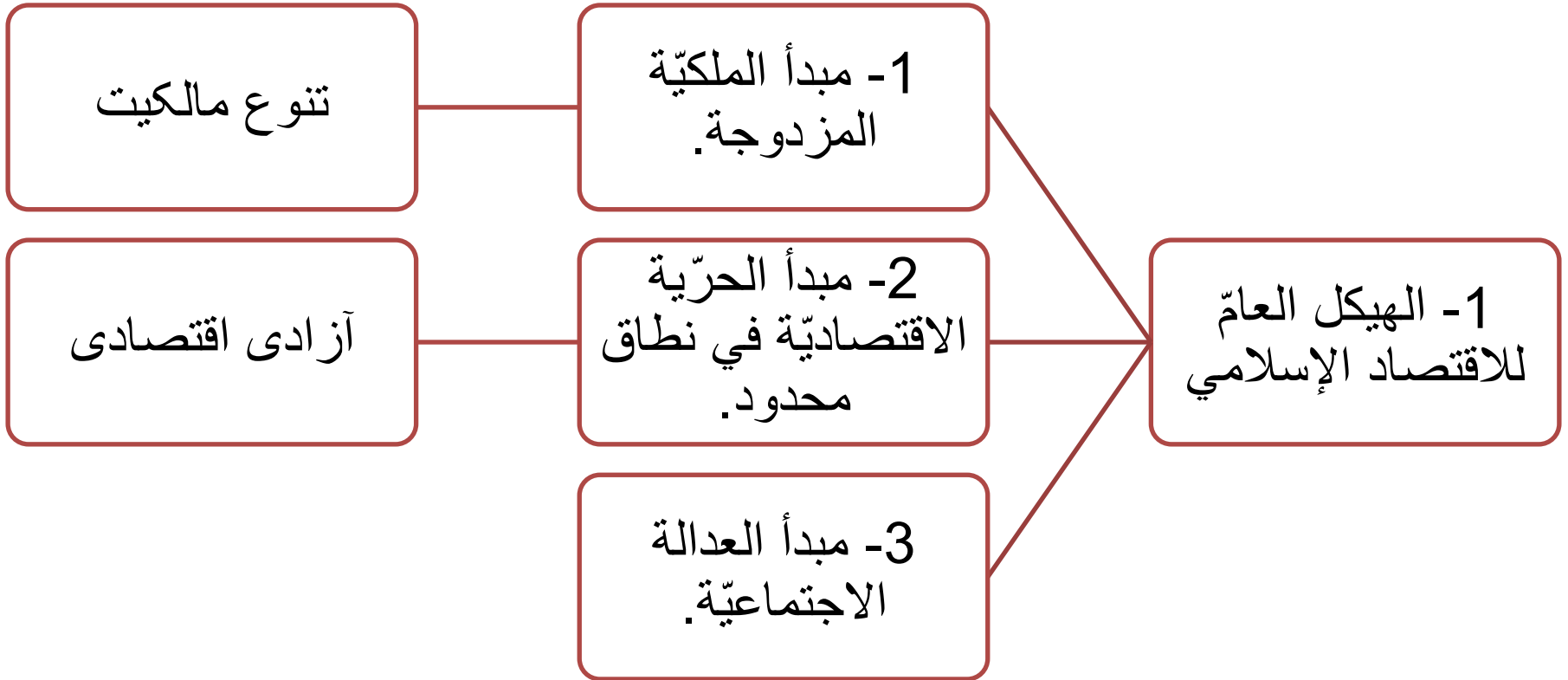
توسعه یافتگی اقتصادی



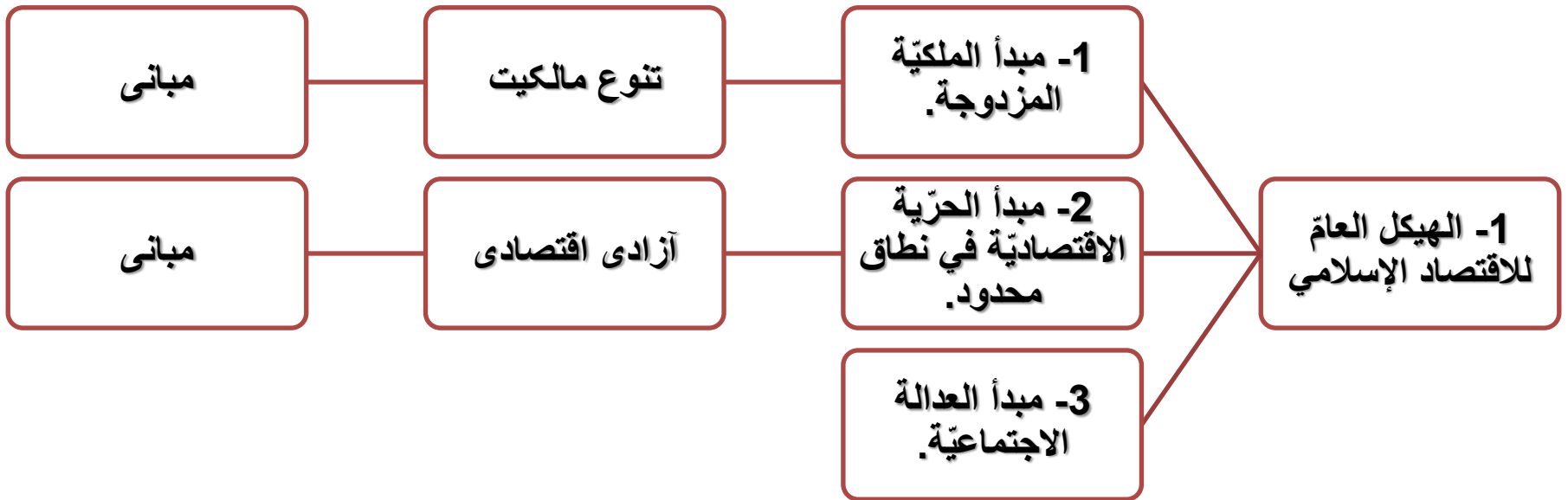
١. عدالت اقتصادى



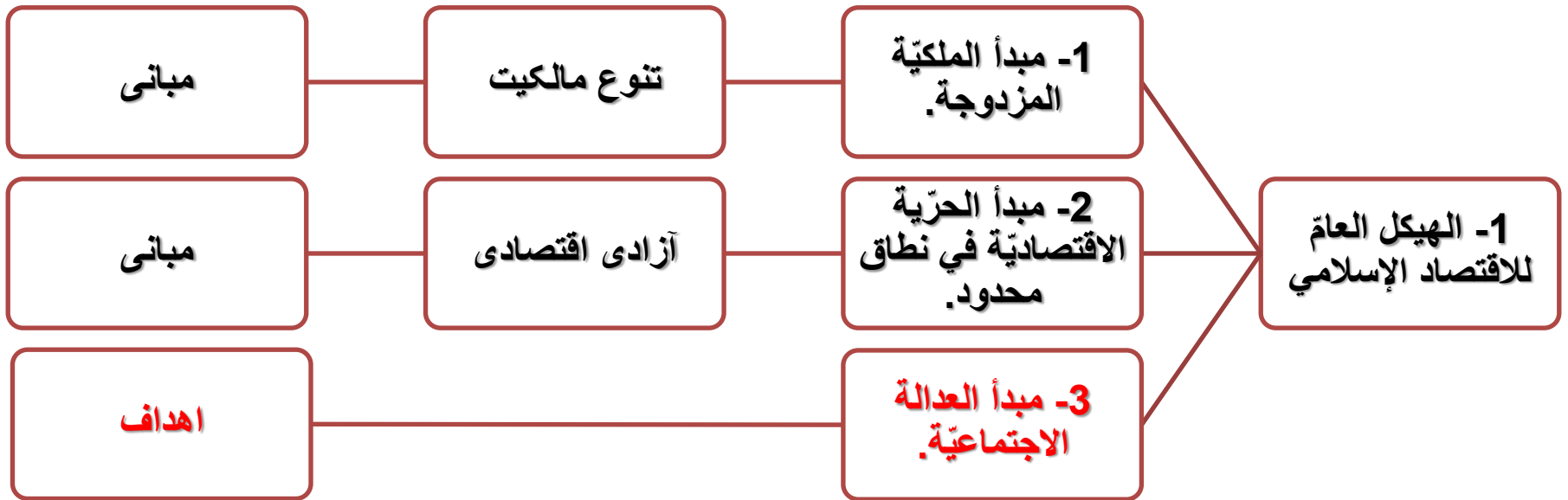
١. عدالت اقتصادى



١. عدالت اقتصادى



١. عدالت اقتصادى

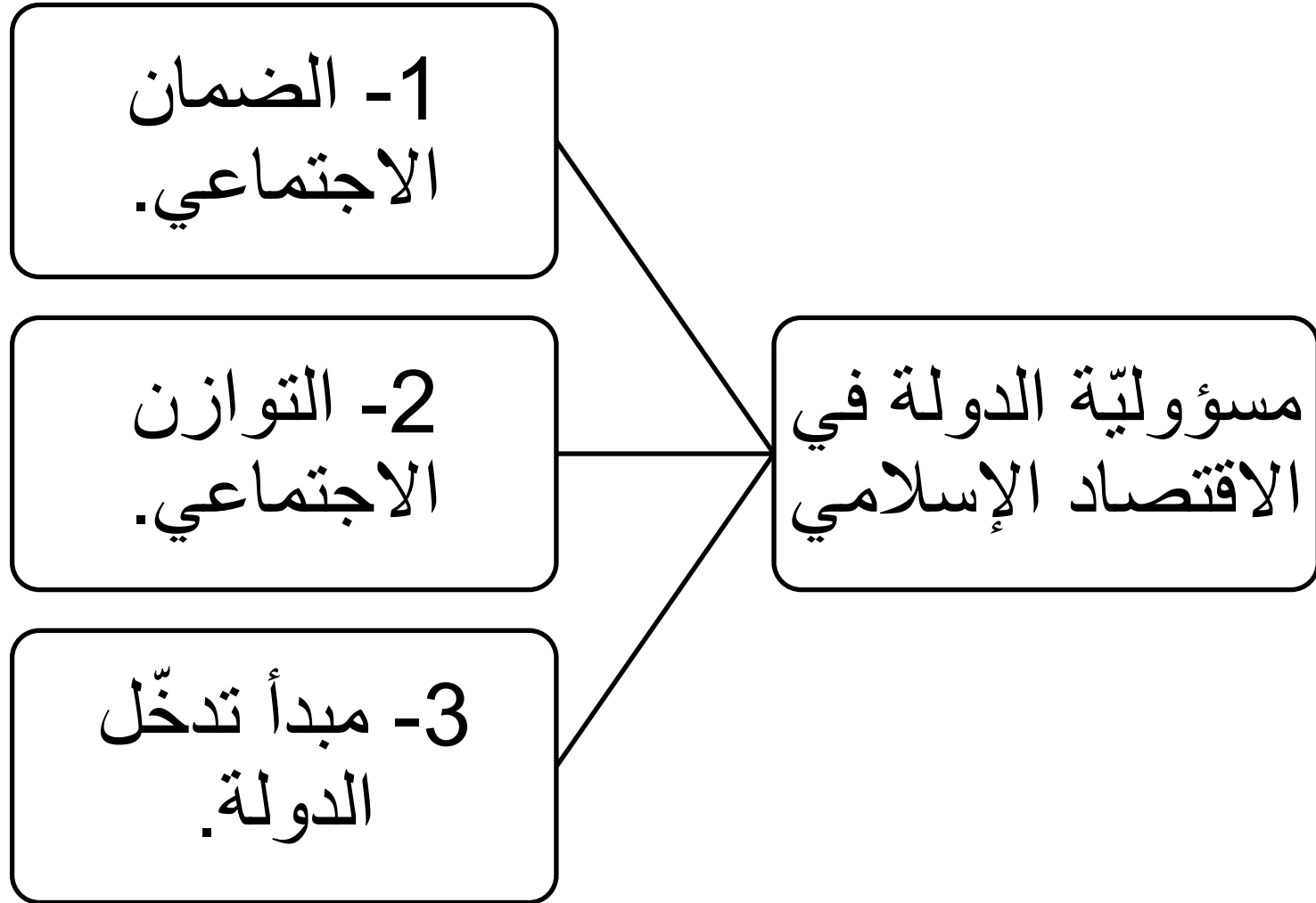


مبدأ التكافل
العالم.

مبدأ التوازن
الاجتماعي

مبدأ العدالة
الاجتماعية

١. عدالت اقتصادي



١. عدالت اقتصادي

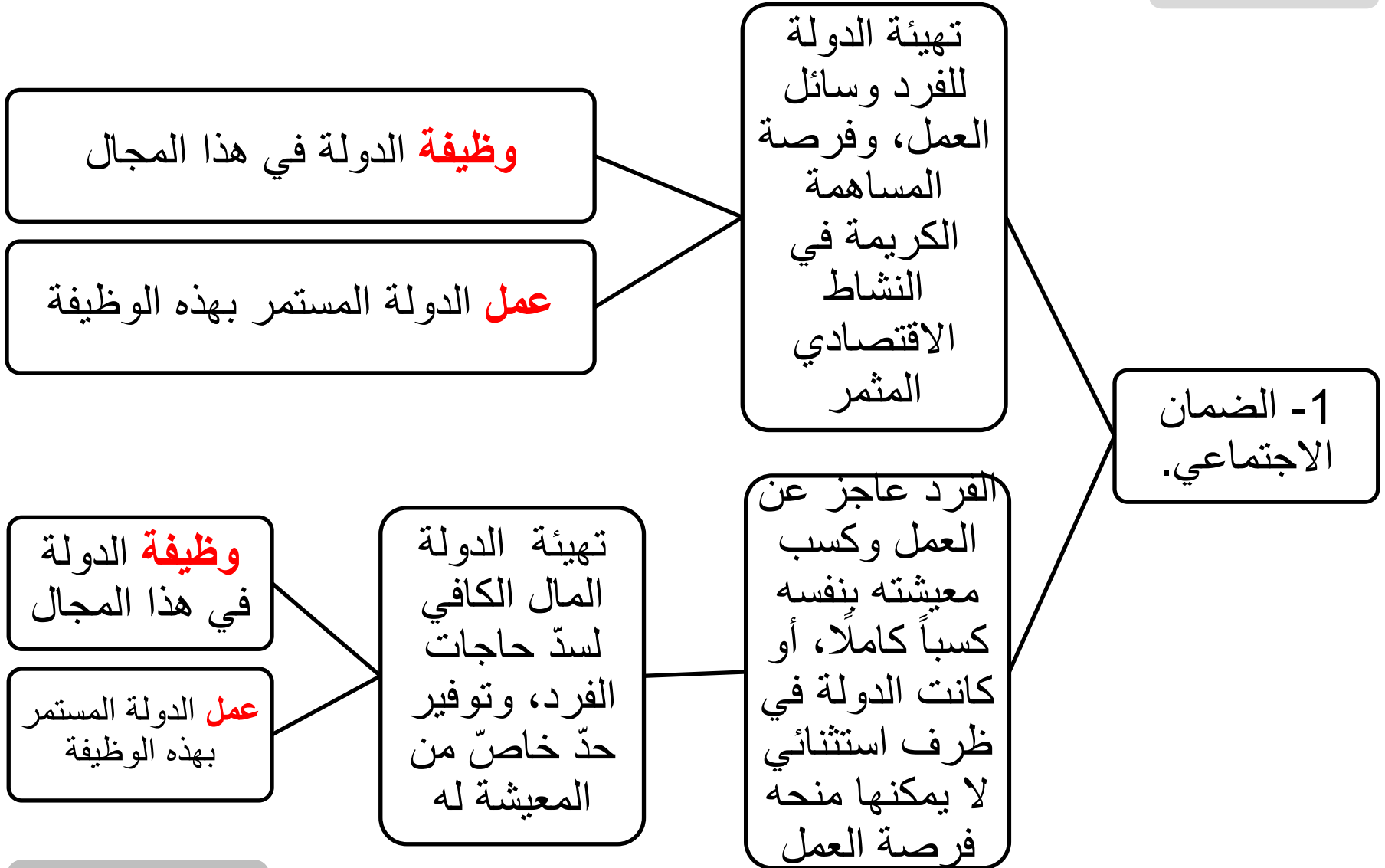
تهيئة الدولة للفرد
وسائل العمل،
وفرصة المساهمة
الكريمة في النشاط
الاقتصادي المثمر

1- الضمان
الاجتماعي.

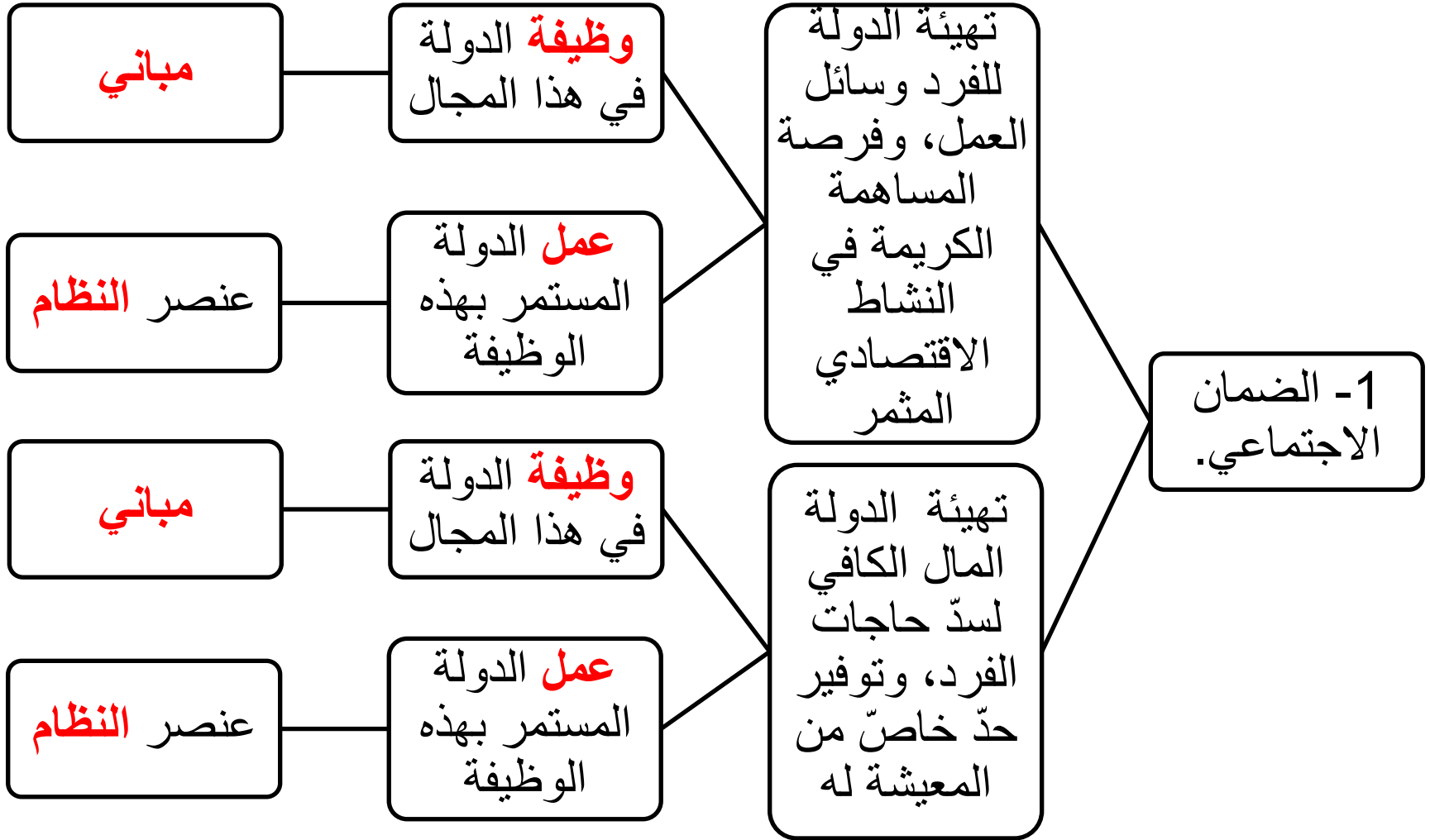
الفرد عاجز عن
العمل وكسب معيشته
بنفسه كسباً كاملاً، أو
كانت الدولة في
ظرف استثنائي لا
يمكنها منحه فرصة
العمل

تهيئة الدولة المال
الكافي لسد حاجات
الفرد، وتوفير حدّ
خاصّ من المعيشة له

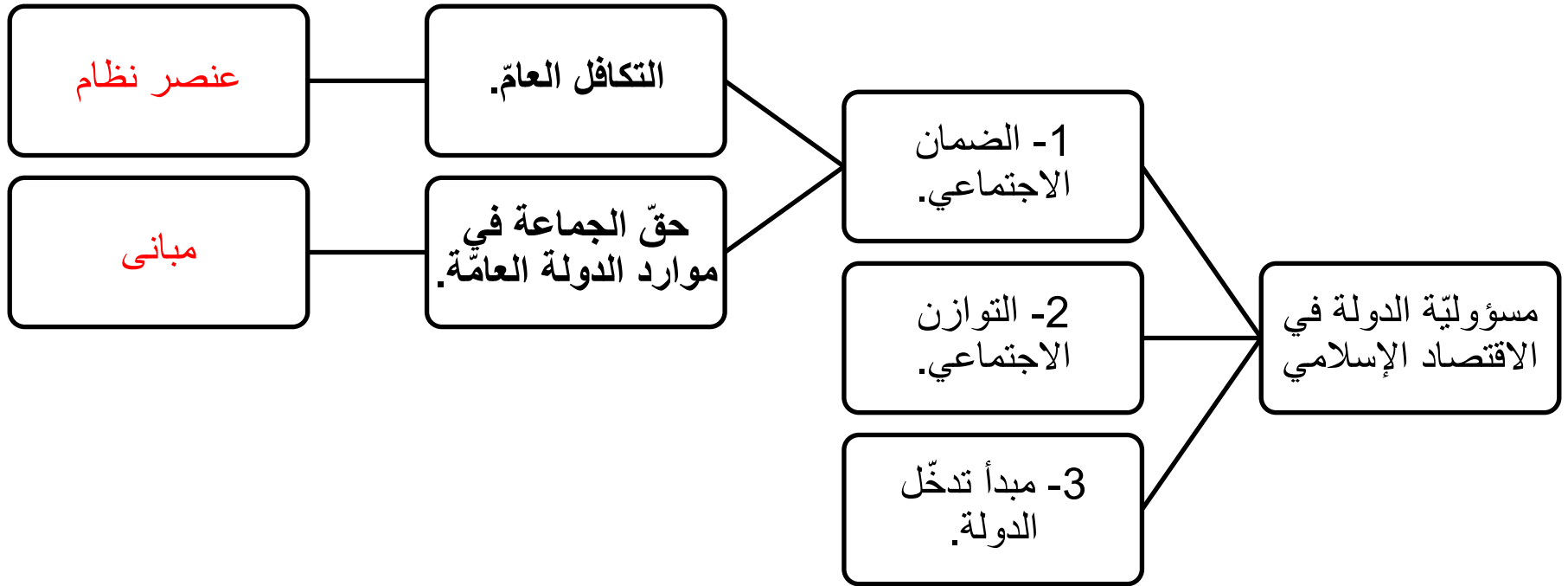
١. عدالت اقتصادي



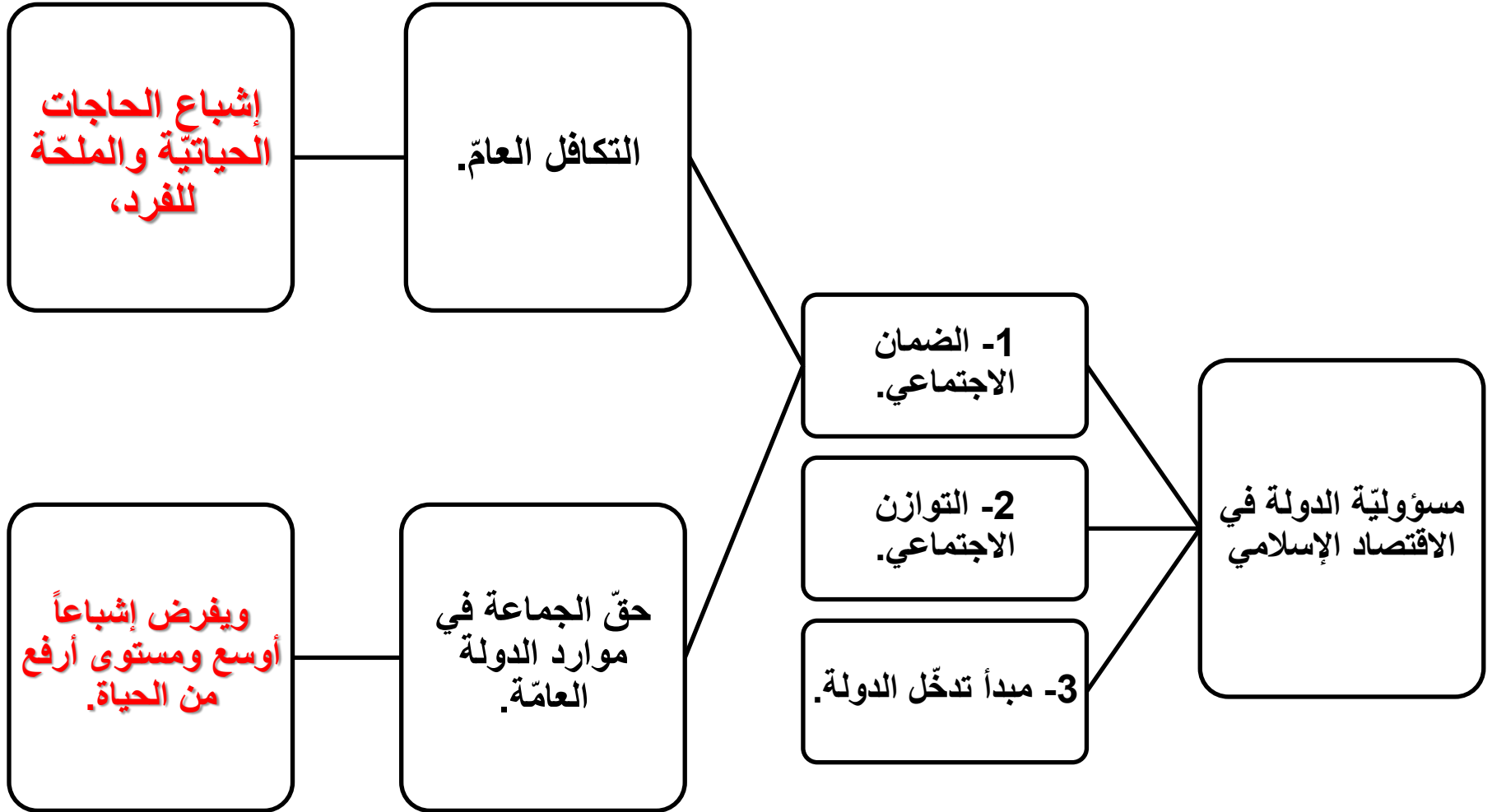
١. عدالت اقتصادي



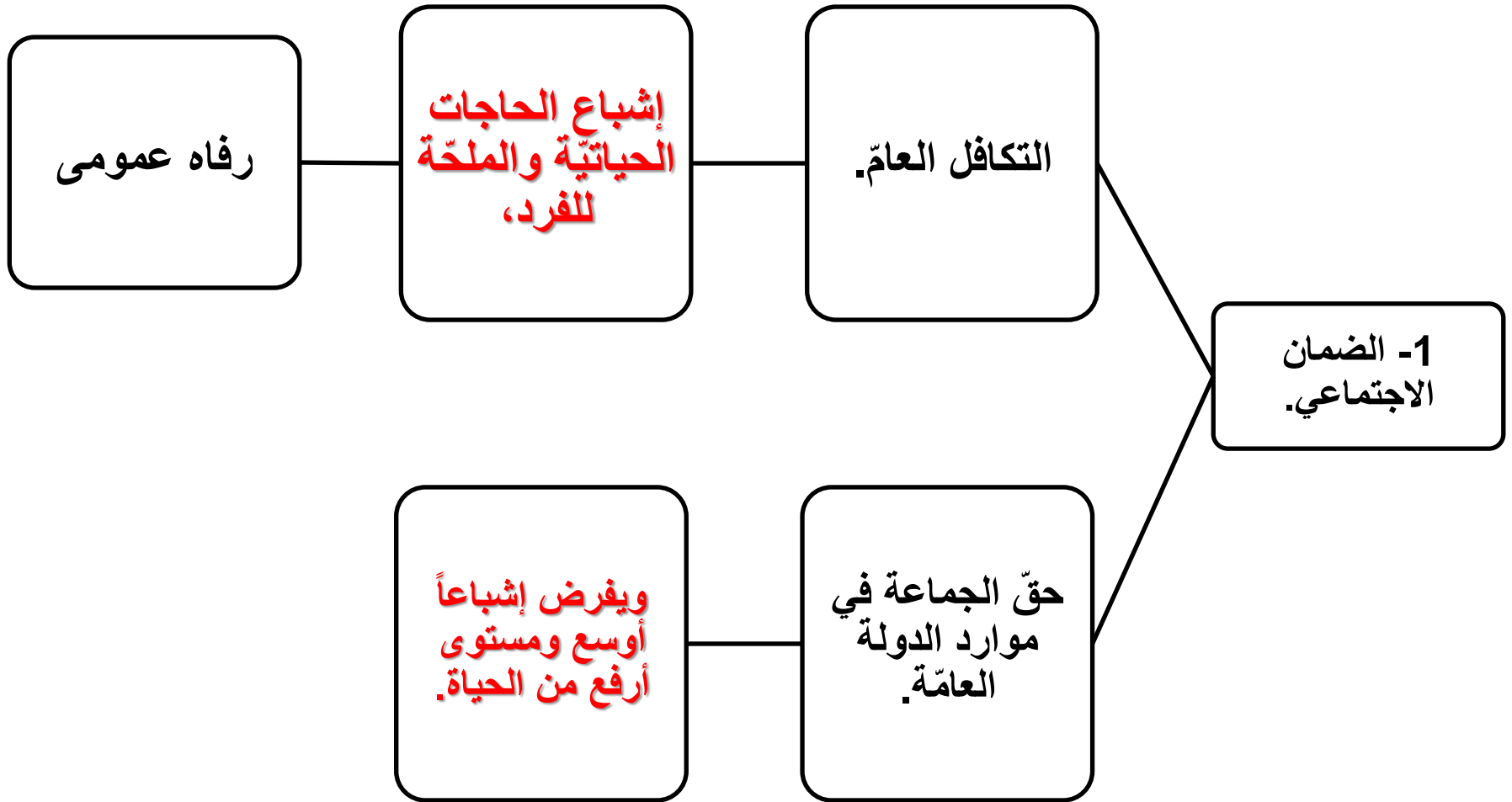
١. عدالت اقتصادي



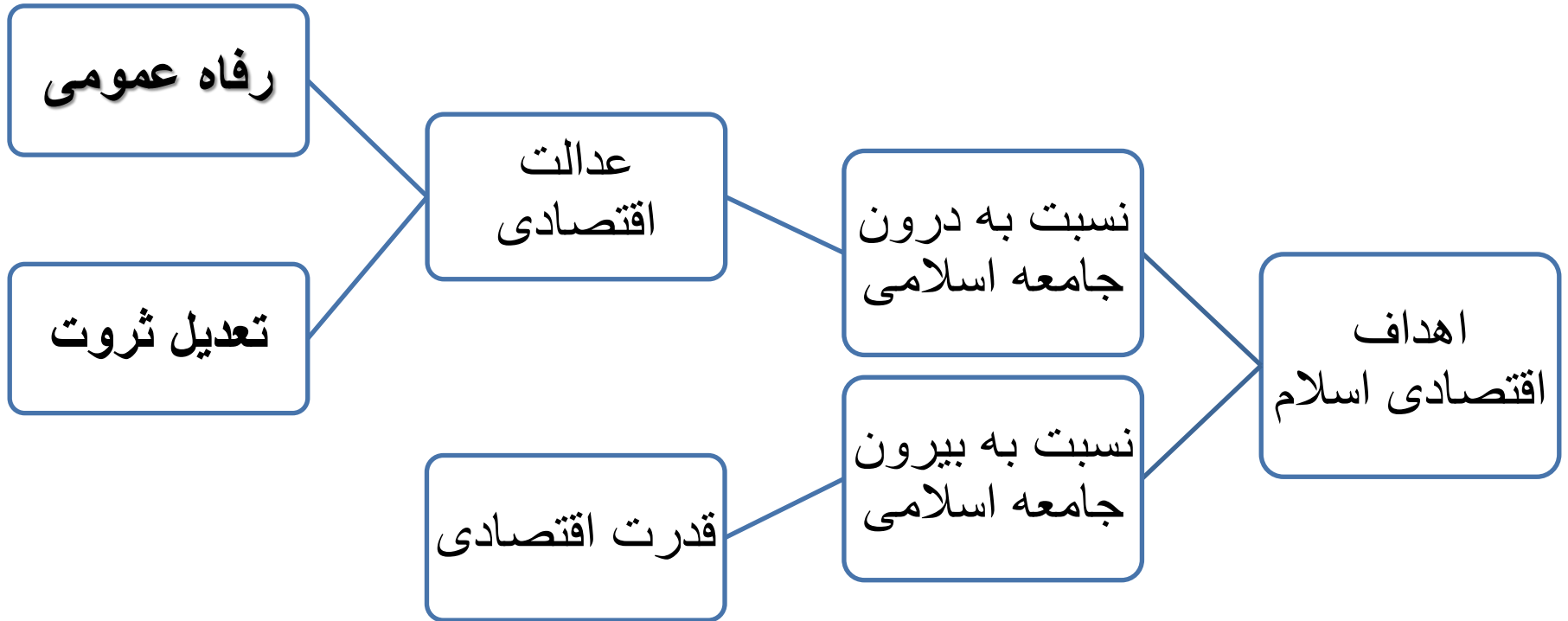
١. عدالت اقتصادى



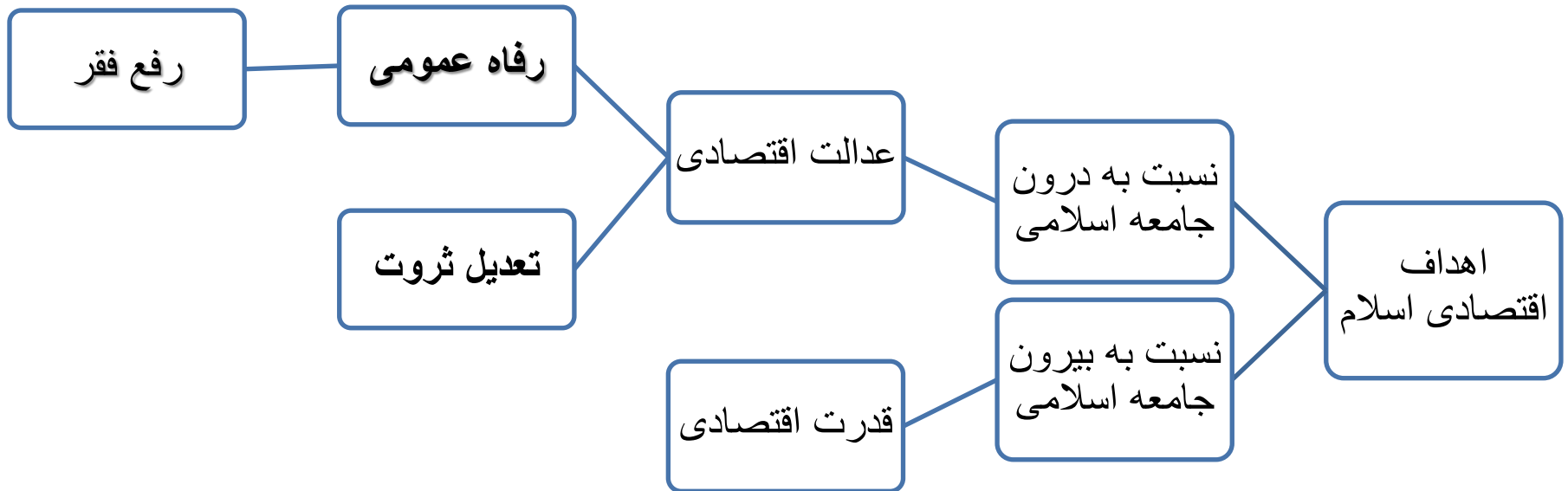
١. عدالت اقتصادي



توسعه یافتگی اقتصادی



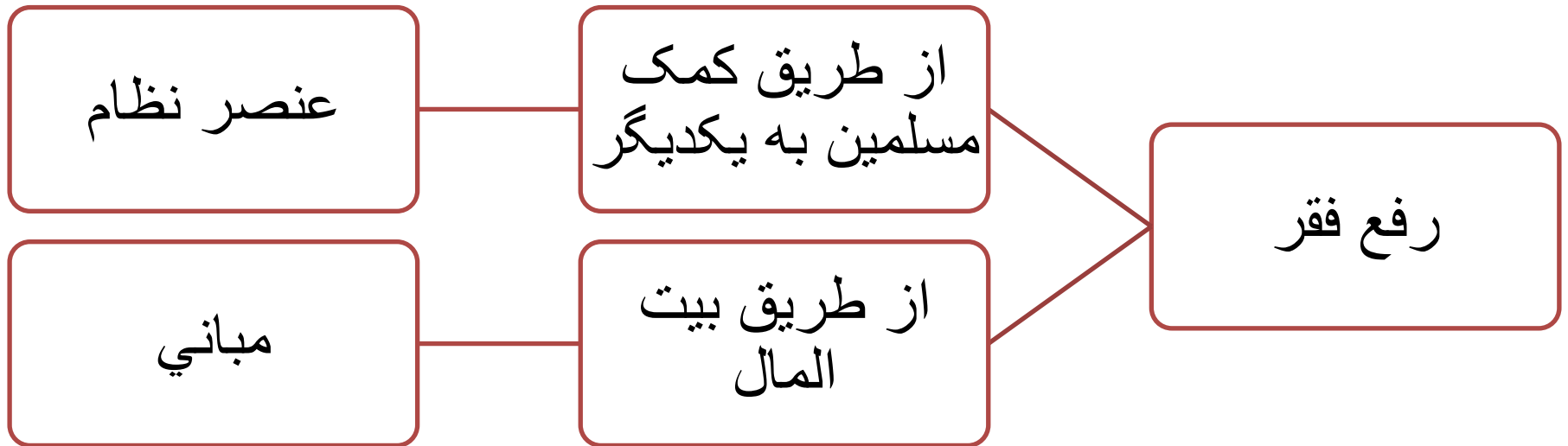
توسعه یافتگی اقتصادی



از طریق کمک
مسلمین به یکدیگر

از طریق بیت
المال

رفع فقر



از طریق کمک
مسلمین به یکدیگر

از طریق بیت
المال

رفع فقر

١. عدالت اقتصادى

- الأساس الثانى للضمان الاجتماعى:
- ولكنّ الدولة لا تستمدّ مبررات الضمان الاجتماعى الذى تمارسه من مبدأ التكافل العامّ فحسب، بل قد يمكن إبراز أساس آخر للضمان الاجتماعى كما عرفنا سابقاً، وهو حقّ الجماعة فى مصادر الثروة. وعلى أساس هذا الحقّ تكون الدولة مسؤولة بصورة مباشرة عن ضمان معيشة المعوزين والعاجزين، بقطع النظر عن الكفالة الواجبة على أفراد المسلمين أنفسهم.

١. عدالت اقتصادى

- وسوف نتحدث أولاً عن هذه المسؤولية المباشرة للضمان وحدودها وفقاً لنصوصها التشريعية، ثمّ عن الأساس النظرى الذى تركز عليه فكرة هذا الضمان، وهو حق الجماعة فى ثروات الطبيعة.

١. عدالت اقتصادى

- أمّا عن المسؤولية المباشرة للضمان: فإنّ حدود هذه المسؤولية تختلف عن حدود الضمان الذى تمارسه الدولة على أساس مبدأ التكافل العامّ، فإنّ هذه المسؤولية لا تفرض على الدولة ضمان الفرد فى حدود حاجاته الحياتية فحسب، بل تفرض عليها أن تضمن للفرد مستوى الكفاية من المعيشة الذى يحياه أفراد المجتمع الإسلامى؛ لأنّ ضمان الدولة هنا ضمان إعالة، وإعالة الفرد هى القيام بمعيشته وإمداده بكفايته.

١. عدالت اقتصادى

- والكفاية من المفاهيم المرنة التي يتسع مضمونها كلما ازدادت الحياة العامة في المجتمع الإسلامي يسراً ورخاءً.
- وعلى هذا الأساس يجب على الدولة أن تشبع الحاجات الأساسية للفرد من غذاء ومسكن ولباس، وأن يكون إشباعها لهذه الحاجات من الناحية النوعية والكمية في مستوى الكفاية بالنسبة إلى ظروف المجتمع الإسلامي.
- كما يجب على الدولة إشباع غير الحاجات الأساسية من سائر الحاجات التي تدخل في مفهوم المجتمع الإسلامي عن الكفاية تبعاً لمدى ارتفاع مستوى المعيشة فيه.

١. عدالت اقتصادى

- والنصوص التشريعية التي تدلّ على المسؤولية المباشرة للدولة في الضمان الاجتماعي واضحة كلّ الوضوح في التأكيد على هذه المسؤولية، وعلى أنّ الضمان هنا ضمان إعالة، أي ضمان مستوى الكفاية من المعيشة.

١. عدالت اقتصادی

- ففی الحدیث عن الإمام جعفر علیه السلام: «أن رسول الله صلى الله عليه وآله كان يقول في خطبته: مَنْ تَرَكَ ضِيَاعَهُ فَعَلَىَّ ضِيَاعَهُ، وَمَنْ تَرَكَ دِينًا فَعَلَىَّ دِينُهُ، وَمَنْ تَرَكَ مَالَهُ فَأَكَلَهُ» «١».

(١) وسائل الشيعة ١٨: ٣٣٧، الباب ٩ من أبواب الدين والقروض،
الحدیث ٥

١. عدالت اقتصادی

- وفي حديثٍ آخر: أَنَّ الإمام موسى بن جعفر عليه السلام قال - محددًا ما للإمام وما عليه - : «إِنَّهُ وَارِثٌ مِنْ لَّا وَارِثٌ لَهُ، وَيَعُولٌ مِنْ لَّا حِيلَةَ لَهُ» «٢».

- (٢) المصدر السابق ٩: ٥٢٤، الباب الأوّل من أبواب الأنفال، الحديث ٤

١. عدالت اقتصادی

• وفي خبر موسى بن بكر: أن الإمام موسى عليه السلام قال له: «من طلب هذا الرزق من حله ليعود به على نفسه وعياله كان كالمجاهد في سبيل الله، فإن غلب عليه فليستدِن على الله وعلى رسوله ما يقوت به عياله، فإن مات ولم يقضه كان على الإمام قضاؤه، فإن لم يقضه كان عليه وزره. إن الله عز وجل يقول: «إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسَاكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا...» «٣»، فهو فقير مسكين مغرم» «٤» «٥».

• (٣) سورة التوبة: ٦٠

• (٤) الفروع من الكافي ٥: ٩٣، باب الدين، الحديث ٣

١. عدالت اقتصادى

• ٢٣٧٩٥ - ٢ - «٧» وَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ عَلِيٍّ
 بْنِ الْحَكَمِ عَنْ مُوسَى بْنِ بَكْرٍ قَالَ: قَالَ لِي أَبُو الْحَسَنِ عَ مَنْ طَلَبَ هَذَا
 الرِّزْقَ مِنْ جِلِّهِ - لِيَعُودَ بِهِ عَلَيَّ نَفْسِهِ وَ عِيَالِهِ - كَانَ كَالْمُجَاهِدِ فِي سَبِيلِ
 اللَّهِ - فَإِنْ غَلِبَ عَلَيْهِ - فَلَيْسْتَدِينُ عَلَيَّ اللَّهُ وَ عَلَيَّ رَسُولُهُ صِ مَا يَقُوتُ بِهِ
 عِيَالَهُ - فَإِنْ مَاتَ وَ لَمْ يَقْضِهِ كَانَ عَلَيَّ الْإِمَامَ قِضَاؤُهُ - فَإِنْ لَمْ يَقْضِهِ كَانَ
 عَلَيْهِ وَزْرُهُ - إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَ جَلَّ يَقُولُ إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ - وَ
 الْمَسْكِينِ وَ الْكَاثِبِينَ وَ الْعَامِلِينَ عَلَيْهِ ١٠ إِلَى قَوْلِهِ وَ الْغَارِمِينَ «١» - فَهُوَ فَقِيرٌ
 مِسْكِينٌ مُغْرَمٌ.

• (٧) - الكافي ٥ - ٩٣ - ٣، و أورد صدره فى الحديث ٢ من الباب ٢ من هذه الأبواب، و فى الحديث ٤ من الباب ٤ من أبواب مقدمات التجارة، و ذيله فى الحديث ٤ من الباب ٤٦ من أبواب المستحقين للزكاة.

١. عدالت اقتصادى

- (٥) واستشهاد الإمام بهذه الآية الكريمة لا يعنى حصر مسؤوليّة ولىّ الأمر فى الإعالة والإنفاق بمورد معيّن من موارد بيت المال وهو الزكاة؛ وذلك لأنّ الآية لا تختصّ بالزكاة، وإنما هى تقرّر حكماً عاماً فى الصدقة بجميع أقسامها، فتشمل المال الذى تدفعه الدولة إلى العاجز والمعوز؛ لأنّه ضرب من الصدقة أيضاً.

١. عدالت اقتصادى

- أضف إلى هذا: أنّ ولىّ الأمر لا يجب عليه بسط الزكاة وتقسيمها على الأصناف الثمانية المذكورة فى الآية، بل يجوز له إنفاقها على بعض تلك الأصناف (لاحظ الروضة البهية فى شرح اللمعة الدمشقية ١: ٣٥٨)،
- مع أنّ النصّ فى حديث موسى بن بكر يؤكّد: أنّ ولىّ الأمر إذا لم يقض دين الرجل كان عليه وزره، وليس هذا إلّالمسؤولية خاصة للدولة فى الضمان. (المؤلف قدس سره)

١. عدالت اقتصادى

- وجاء فى كتاب الإمام علىّ عليه السلام إلى واليه على مصر: «ثمّ الله الله فى الطبقة السفلى من الذين لا حيلة لهم من المساكين والمحتاجين، وأهل البؤس والزمنى، فإن فى هذه الطبقة قانعا ومعترا. واحفظ لله ما استحفظك من حقه فيهم، واجعل لهم قسما من بيت مالك، وقسما من غلات صوافى الإسلام فى كل بلد، فإن للأقصى منهم مثل الذى للأدنى، وكل قد استرعيت حقه فلا يشغلنك عنهم بطر، فإنك لا تعذر بتضييعك التافه لإحكام الكثير المهم، فلا تشخص همك عنهم، ولا تصعّر خدك لهم.

١. عدالت اقتصادى

• وتفقد أمور من لا يصل إليك منهم، ممن تقتحمه العيون، وتحقره الرجال، ففرغ لاولئك ثقتك من أهل الخشية والتواضع، فليرفع إليك أمورهم، ثم اعمل فيهم بالإعذار إلى الله يوم تلقاه، فإن هؤلاء من بين الرعية أحوج إلى الإنصاف من غيرهم. وكل فاعذر إلى الله في تأدية حقه إليه. وتعهد أهل اليتيم، وذوى الرقة فى السن ممن لا حيلة له ولا ينصب للمسألة نفسه» «١».

• (١) نهج البلاغة: ٤٣٨ - ٤٣٩

١. عدالت اقتصادى

- انتقل من التجار و أرباب الصناعات إلى ذكر فقراء الرعية و مغموريها فقال و أهل البؤسى و هى البؤس كالنعى للنعيم و الزمنى أولو الزمانه. و القانع السائل و المعتر الذى يعرض لك و لا يسألك و هما من أفاظ الكتاب العزيز. «١»

(١) و هو قوله تعالى فى سورة الحجّ ٣٦: فَكُلُوا مِنْهَا وَ أَطْعَمُوا الْقَانِعَ وَ الْمُعْتَرَّ.

١. عدالت اقتصادى

• و أمره أن يعطيهم من بيت مال المسلمين لأنهم من الأصناف المذكورين في قوله تعالى وَ اعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمْسَهُ وَ لِلرَّسُولِ وَ لِذِي الْقُرْبَى وَ الْيَتَامَى وَ الْمَسَاكِينِ وَ ابْنِ السَّبِيلِ
«٢»

• و أن يعطيهم من غلات صوافى الإسلام و هى الأرضون التى لم يوجف عليها ب خيل و لا ركاب و كانت صافية لرسول الله ص فلما قبض صارت لفقراء المسلمين و كما يراه الإمام من مصالح الإسلام.

• (٢) سورة الأنفال ٤١.

١. عدالت اقتصادى

- ثم قال له فإن للأقصى منهم مثل الذى للأدنى أى كل فقراء المسلمين سواء فى سهامهم ليس فيها أقصى و أدنى أى لا تؤثر من هو قريب إليك أو إلى أحد من خاصتك على من هو بعيد ليس له سبب إليك و لا علاقة بينه و بينك
- و يمكن أن يريد به لا تصرف غلات ما كان من الصوافى فى بعض البلاد إلى مساكين ذلك البلد خاصة فإن حق البعيد عن ذلك البلد فيها كمثل حق المقيم فى ذلك البلد.

١. عدالت اقتصادی

- و التافه الحقییر و أشخصت زیدا من موضع کذا أخرجته عنه و فلان یصع خده للناس أی یتکبر علیهم.
- و تفتحمه العیون تزدریه و تحتقره و الإعدار إلی الله الاجتهاد و المبالغة فی تأدیة حقه و القيام بفرائضه.

١. عدالت اقتصادى

- كان بعض الأكاسرة يجلس للمظالم بنفسه و لا يثق إلى غيره و يقعد بحيث يسمع الصوت فإذا سمعه أدخل المتظلم فأصيب بصمم فى سمعه فنادى مناديه أن الملك يقول أيها الرعية إنى إن أصبت بصمم فى سمعى فلم أصب فى بصرى كل ذى ظلامه فليلبس ثوبا أحمر ثم جلس لهم فى مستشرف له.

۱. عدالت اقتصادی

- (۱) امام علی «ع»: - در عهد نامه اشتری .. خدا! خدا! در باره طبقه پایین، یعنی کسانی از درویشان و نیازمندان و بیچارگان و بیماران زمینگیر که هیچ حيله و تدبیری ندارند. در این طبقه کسانی هستند که روی سؤال دارند و کسان دیگری که چنین نیستند. تو برای خدا حق ایشان را - که پاسداری از آن به تو سپرده شده است - حفظ کن، و برای آنان بخشی از بیت المال خود را مخصوص گردان، و در هر شهر قسمتی از درآمد املاک خالصه را به ایشان اختصاص بده، زیرا که دور افتادگان نیز همان حقی را دارند که نزدیکتران.

۱. عدالت اقتصادی

- و نگاهداری حق همگان بر عهده تو نهاده است. پس مبادا سرکشی حاصل از نفست تو را از حال ایشان غافل کند. و بدان که مشغول بودن به کارهای مهم فراوان عذر خواه تو از نپرداختن به کارهای کوچک نیست. پس آنان را از توجه خود دور مدار و با کبر و خودپسندی از کنار آنان مگذر.

۱. عدالت اقتصادی

- و کسانی را از ایشان که مردمان به ایشان نظر نمی‌کنند و حقیرشان می‌دارند، از نظر دور مدار. کسانی را از اهل تواضع و ترس از خدا مأمور کن تا احوال و امور ایشان را به اطلاع تو برسانند، و سپس کاری کن که روز رو به رو شدن با خدا عذر خواه تو باشد. (۱) چه اینان در میان رعیت از هر کس بیشتر به دادرسی و انصاف نیاز دارند، پس تو با دادن حق همه مردم وسیله عذرخواهی برای خود فراهم آور.

۱. عدالت اقتصادی

- یتیمان و اشخاصی را که خود اهل تدبیر نیستند و نمی‌توانند مستقیماً به تو مراجعه کنند نیز در خاطر داشته باش و به کار ایشان رسیدگی کن.
- و این بر فرمانداران گران است. هر گونه ادای حق چنین است و گران است. و خدا این کار را بر کسانی که خواستار فرجام نیکند و بر سختی بردباری می‌کنند و به راستی وعده خدایی اعتماد دارند، سبک خواهد کرد.

١. عدالت اقتصادى

- فهذه النصوص تقرّر بكلّ وضوح مبدأ الضمان الاجتماعى، وتشرح المسؤولة المباشرة للدولة فى إعالة الفرد وتوفير حدّ الكفاية له.
- هذا هو مبدأ الضمان الاجتماعى الذى تعتبر الدولة مسؤولة بصورة مباشرة عن تطبيقه وممارسته فى المجتمع الإسلامى.

١. عدالت اقتصادى

- وأما الأساس النظرى الذى تركز فكرة الضمان فى هذا المبدأ عليه فمن الممكن أن يكون **إيمان الإسلام بحق الجماعة كلها فى موارد الثروة؛** لأن هذه الموارد الطبيعية قد خلقت للجماعة كافة، لا لفئة دون فئة «خَلَقَ لَكُمْ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعاً» «١».

(١) سورة البقرة: ٢٩

١. عدالت اقتصادى

- وهذا الحقّ يعنى أنّ كلّ فرد من الجماعة له الحقّ فى الانتفاع بثروات الطبيعة والعيش الكريم منها.
- فمن كان من الجماعة قادراً على العمل فى أحد القطاعات العامّة والخاصّة كان من وظيفة الدولة أن تهيبّ له فرصة العمل فى حدود صلاحيتها.
- ومن لم تتح له فرصة العمل، أو كان عاجزاً عنه فعلى الدولة أن تضمن حقه فى الاستفادة من ثروات الطبيعة بتوفير مستوى الكفاية من العيش الكريم.

١. عدالت اقتصادى

- فالمسؤولية المباشرة للدولة فى الضمان ترتكز على أساس الحق العام للجماعة فى الاستفادة من ثروات الطبيعة، وثبوت هذا الحق للعاجزين عن العمل من أفراد الجماعة.

١. عدالت اقتصادى

- وأما الطريقة التى اتّخذها المذهب لتمكين الدولة من ضمان هذا الحقّ وحمايته للجماعة كلّها بما تضمّ من العاجزين فهى إيجاد بعض القطاعات العامّة فى الاقتصاد الإسلامى، التى تتكوّن من موارد الملكيّة العامّة وملكیّة الدولة؛ لكى تكون هذه القطاعات - إلى صفّ فريضة الزكاة - ضماناً لحقّ الضعفاء من أفراد الجماعة، وحائلاً دون احتكار الأقوياء للثروة كلّها، ورصيداً للدولة يمدّها بالنفقات اللازمة لممارسة الضمان الاجتماعى، ومنح كلّ فرد حقّه فى العيش الكريم من ثروات الطبيعة.

١. عدالت اقتصادى

- فالأساس على هذا الضوء هو حق الجماعة كلّها فى الانتفاع بثروات الطبيعة.
- والفكرة التى تركز على هذا الأساس هى المسئولية المباشرة للدولة فى ضمان مستوى الكفاية من العيش الكريم لجميع الأفراد العاجزين والمعوزين.
- والطريقة المذهبية التى وضعت لتنفيذ هذه الفكرة الكفرة هى القطاع العام الذى أنشأه الاقتصاد الإسلامى ضماناً لتحقيق هذه الفكرة فى جملة ما يحقق من أهداف.

١. عدالت اقتصادى

- وقد يكون أروع نصّ تشريعى فى إشعاعه المحتوى المذهبى للأساس والفكرة والطريقة جميعاً هو المقطع القرآنى فى سورة الحشر الذى يحدّد وظيفة الفىء، ودوره فى المجتمع الإسلامى بوصفه قطاعاً عاماً،

١. عدالت اقتصادى

- وإليكم النص:
- «وَمَا أَفَاءَ اللَّهِ عَلَى رَسُولِهِ مِنْهُمْ فَمَا أُوجِفْتُمْ عَلَيْهِ مِنْ خَيْلٍ وَلَا رِكَابٍ وَلَكِنَّ اللَّهَ يُسَلِّطُ رُسُلَهُ عَلَى مَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ * مَا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ مِنْ أَهْلِ الْقُرَى فَلِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ **كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنْكُمْ**» «أ».

- (١) سورة الحشر: ٦ و ٧

١. عدالت اقتصادى

- فى هذا النصّ القرآنى قد نجد إشعاعاً بالأساس الذى تقوم عليه فكرة الضمان، وهو حقّ الجماعة كلّها فى الثروة: «كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنْكُمْ»، وتفسيراً لتشريع القطّاع العامّ فى الفىء بكونه طريقة لضمان هذا الحقّ، والمنع عن احتكار بعض أفراد الجماعة للثروة، وتأكيداً على وجوب تسخير القطّاع العامّ لمصلحة التامى والمساكين وابن السبيل؛ ليظفر جميع أفراد الجماعة بحقّهم فى الانتفاع بالطبيعة التى خلقها الله لخدمة الإنسان «٢».
- فالأساس والفكرة والطريقة كلّها واضحة فى هذا الضوء القرآنى.

١. عدالت اقتصادى

- (٢) هناك بعض الروايات يدلّ على ما يخالف ذلك فى تفسير الآية، كالرواية التى تتحدّث عن نزول الآيتين فى موضوعين مختلفين: فالأولى فى الفىء، والثانية فى الغنيمة أو فى خمس الغنيمة خاصّة [وسائل الشيعة ٩: ٥٢٧، الباب الأوّل من أبواب الأنفال، الحديث ١٢]. ولكنّ هذه الروايات ضعيفة السند، كما يظهر بتتبّع سلسلة روااتها.

١. عدالت اقتصادى

- ولهذا يجب أن نفسّر الآيتين فى ضوء ظهورهما، ومن الواضح ظهورهما فى الحديث عن موضوع واحد وهو الفىء. فالآية الاولى تنفى حقّ المقاتلين فى الفىء؛ لأنه ممّا لم يوجفوا عليه بخيل ولا ركاب، والآية الثانية تحدّد مصرف الفىء، أى الجهات التى يصرف عليها الفىء،
- ومن الواضح أنّ كون المساكين وابن السبيل واليتامى مصرفاً للفىء لا ينافى كونه ملكاً للنبيّ والإمام باعتبار منصبه كما دلّت على ذلك الروايات الصحيحة [وسائل الشيعة ٩: ٥٢٣، الباب الأوّل من أبواب الأنفال وما يختصّ بالإمام].

١. عدالت اقتصادى

- فالمستخلص من تلك الروايات بعد ملاحظة الآية معها: أنّ الفىء ملك المنصب الذى يشغله النبىّ والإمام. ومصرفه الذى يجب عليه صرفه عليه هو ما يدخل ضمن دائرة العناوين التى ذكرتها الآية من المصالح المرتبطة بالله والرسول وذوى القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل.

١. عدالت اقتصادى

- وبتحديد المصرف بموجب الآية الكريمة يقيد عموم قوله «يجعله حيث يحب» في رواية زرارة [المصدر السابق، الحديث ١٠، وهى رواية محمد بن مسلم، لا زرارة]، فتكون النتيجة: أن الإمام يجعله حيث يُحب ضمن الدائرة التى حدّتها الآية الكريمة. (المؤلف قدس سره)

سورة الحشر: ٦ و ٧

- قوله «وَمَا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ مِنْهُمْ» يعني من اليهود الذين أجلّاهم من بنى النضير، وإن كان الحكم سارياً في جميع الكفار إذا كان حكمهم، فالفاء ردّ ما كان للمشركين على المسلمين بتمليك الله إياهم ذلك، على ما شرط فيه، يقال: فاء يفيء فيئاً إذا رجع و أفأته عليه إذا رددته عليه.

سورة الحشر: ٦ و ٧

- و قال عمر بن الخطاب و معمر: مال الفىء هو مال الجزية و الخراج. و الفىء كل ما رجع من أموال الكافرين إلى المؤمنين، سواء كان غنيمة او غير غنيمة، فالغنيمة ما أخذ بالسيف، فأربعة أخماسه للمقاتلة و خمسة للذين ذكرهم الله في قوله «وَاعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ....» الآية «١».

- (١) سورة ٨ الانفال آية ٤١

سورة الحشر: ٦ و ٧

- و قال كثير من العلماء: ان الفیء المذكور فی هذه الآیة هو الغنیمة. و
- قال قوم: مال الفیء خلاف مال الصدقات، لأن مال الفیء أوسع، فانه يجوز ان یصرف فی مصالح المسلمین، و مال الصدقات إنما هو فی الأصناف الثمانية.
- و قال قوم: مال الفیء يأخذ منه الفقراء من قرابة رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَ آله بِإِجْمَاعِ الصَّحَابَةِ فِي زَمَنِ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ، وَ لَمْ يَخَالَفْهُ فِيهِ أَحَدٌ إِلَّا الشَّافِعِيُّ، فَانْه قَالَ: يَأْخُذُ مِنْهُ الْفُقَرَاءُ وَ الْأَغْنِيَاءُ، وَ إِنَّمَا ذَكَرُوا فِي الْآيَةِ لِأَنَّهُمْ مَنَعُوا الصَّدَقَةَ، فَبَيَّنَ اللهُ أَنَّ لَهُمْ فِي مَالِ الْفَيْءِ حَقًّا.

سورة الحشر: ٦ و ٧

- و قال عمر بن الخطاب: مال بني النضير كان فيئا لرسول الله صلى الله عليه و آله خاصة «وَلِذِي الْقُرْبَىٰ» قرابة رسول الله صلى الله عليه و آله من بني هاشم و بني عبد المطلب.

سورة الحشر: ٦ و ٧

- و قيل: جعل ابو بكر و عمر سهمين: سهم رسوله و سهم قرابته من الأغنياء في سبيل الله، و صدقة عن رسول الله صلى الله عليه و آله ذكره قتادة. و الباقي في اهل الحاجة من أطفال المسلمين الذين لا أبا لهم، و ابن السبيل المنقطع به من المسافرين في غير معصية الله.
- و قال يزيد ابو رومان: الغنيمة ما أخذ من دار الحرب بالقتال عنوة.
- و قيل: كانت الغنائم في صدر الإسلام لهؤلاء الأصناف. ثم نسخ بما ذكره في سورة الانفال: بالخمسة. و الباقي للمحاربين - ذكره قتادة -.

سورة الحشر: ٦ و ٧

• فالغنيمة

- كل ما أخذ من دار الحرب بالسيف عنوة مما يمكن نقله إلى دار الإسلام،
- و ما لا يمكن نقله إلى دار الإسلام، فهو لجميع المسلمين ينظر فيه الامام و يصرف انتفاعه إلى بيت المال لمصالح المسلمين.

• و الفىء

- كل ما أخذ من الكفار بغير قتال او انجلاء أهلها
- و كان ذلك للنبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَ آله خاصة يضعه فى المذكورين فى هذه الآية، و هو لمن قام مقامه من الأئمة الراشدين.

سورة الحشر: ٦ و ٧

- و الذي نذهب اليه أن مال الفىء غير مال الغنيمة،
- فالغنيمة كل ما أخذ من دار الحرب بالسيف عنوة مما يمكن نقله إلى دار الإسلام، و ما لا يمكن نقله إلى دار الإسلام، فهو لجميع المسلمين ينظر فيه الامام و يصرف انتفاعه إلى بيت المال لمصالح المسلمين.
- و الفىء كل ما أخذ من الكفار بغير قتال او انجلاء أهلها و كان ذلك للنبي صلى الله عليه و آله خاصة يضعه فى المذكورين فى هذه الآية، و هو لمن قام مقامه من الأئمة الراشدين. و قد بين الله تعالى ذلك.

سورة الحشر: ٦ و ٧

- و مال بنى النضير كان للنبي خاصة، و قد بينه الله بقوله «و ما أفاء الله» يعنى ما رجه الله و رده «على رسوله منهم» يعنى من بنى النضير. ثم بين فقال «فما أوجفتم عليه من خيل و لا ركاب» أى لم توجفوا على ذلك بخيل و لا ركاب. و الإيجاف الإيقاع، و هو تسيير الخيل و الركاب و هو من وجف يجف وجيفا، و هو تحرك باضطراب، فالإيجاف الإزعاج للسير، و الركاب الإبل «و لكن الله يُسلطُ رُسُلَهُ على مَنْ يَشَاءُ» من عباده حتى يقهروهم و يأخذوا ما لهم (و الله على كل شىءٍ قدير).

سورة الحشر: ٦ و ٧

- ثم قال مبيناً من استحق ذلك، فقال (ما أفاء الله على رسوله من أهل القرى) يعني بني النضير (فله و للرسول و لذى القربى) يعني أهل بيت رسول الله «و الأيتامى و المساكين و ابن السبيل» من أهل بيت رسول الله لأن تقديره و لذى قرباه و يتامى أهل بيته، و ابن سبيلهم، لأن الألف و اللام تعاقب الضمير، و ظاهره يقتضى أنه لهؤلاء سواء كانوا أغنياء او فقراء.

سورة الحشر: ٦ و ٧

- ثم بين لم فعل ذلك فقال «كَيَّ لَا يَكُونُ دَوْلَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنْكُمْ»
فالدولة - بضم الدال - نقلة النعمة من قوم إلى قوم و بفتح الدال المرة
من الاستيلاء و الغلبة.
- ثم قال «وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ» أي ما أعطاكم رسوله من الفىء
فخذوه و ارضوا به. و ما أمركم به فافعلوه «وَمَا نَهَاكُمُ عَنْهُ فَانْتَهُوا»
عنه فانه لا يأمر و لا ينهى إلا عن أمر الله.

سورة الحشر: ٦ و ٧

- قوله تعالى: «وَمَا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ مِنْهُمْ فَمَا أُوجِفْتُمْ عَلَيْهِ مِنْ خَيْلٍ وَلَا رِكَابٍ وَلَا كِنِّ اللَّهِ يُسَلِّطُ رُسُلَهُ عَلَى مَنْ يَشَاءُ» إلخ، الإفاءة الإرجاع من الفئء بمعنى الرجوع، و ضمير «مِنْهُمْ» لبنى النضير و المراد من أموالهم.
- و إيجاف الدابة تسييرها بإزعاج و إسراع و الخيل الفرس، و البركاب الإبل و «مِنْ خَيْلٍ وَلَا رِكَابٍ» مفعول «فَمَا أُوجِفْتُمْ» و مِنْ زائدة للاستغراق.

سورة الحشر: ٦ و ٧

- والمعنى: و الذي أرجعه الله إلى رسوله من أموال بني النضير - خصه به و ملكه وحده إياه - فلم تسيروا عليه فرسا و لا إبلا بالركوب حتى يكون لكم فيه حق بل مشيتم إلى حصونهم مشاة لقربها من المدينة، و لكن الله يسلط رسله على من يشاء و الله على كل شيء قدير و قد سلط النبي ص على بني النضير فله فيهم يفعل فيه ما يشاء.

سورة الحشر: ٦ و ٧

- قوله تعالى: «ما أفاء الله على رسوله من أهل القرى فلله وللرسول ولذي القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل» إلخ، ظاهره أنه بيان لموارد مصرف الفىء المذكور فى الآية السابقة مع تعميم الفىء لفىء أهل القرى أعم من بنى النضير و غيرهم.
- و قوله: «فَلِلَّهِ وَاللِّرَّسُولِ» أى منه ما يختص بالله و المراد به صرفه و إنفاقه فى سبيل الله على ما يراه الرسول و منه ما يأخذه الرسول لنفسه و لا يصغى إلى قول من قال: إن ذكره تعالى مع أصحاب السهام لمجرد التبرك.

سورة الحشر: ٦ و ٧

- و قوله: «وَلِذِي الْقُرْبَىٰ» إلخ، المراد بذى القربى قرابة النبي ص، و لا معنى لحملة على قرابة عامة المؤمنين و هو ظاهر، و المراد باليتامى الفقراء منهم كما يشعر به السياق و إنما أفرد و قدم على «الْمَسَاكِينِ» مع شموله له اعتناء بأمر اليتامى.
- و قد ورد عن أئمة أهل البيت ع أن المراد بذى القربى أهل البيت و اليتامى و المساكين و ابن السبيل منهم.

سورة الحشر: ٦ و ٧

- و قوله: «كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنْكُمْ» أي إنما حكمنا في الفيء بما حكمنا كيلا يكون دولة بين الأغنياء منكم و الدولة ما يتداول بين الناس و يدور يدا بيد.

سورة الحشر: ٦ و ٧

- و قوله: «وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمُ عَنْهُ فَانْتَهُوا» أى ما أعطاكم الرسول من الفىء فخذوه كما أعطى منه المهاجرين و نفرأ من الأنصار، و ما نهاكم عنه و منعكم فانتهوا و لا تطلبوا، و فيه إشعار بأنهم سألوا النبى ص أن يقسم الفىء بينهم جميعا فأرجعه إلى نبيه و جعل موارد مصرفه ما ذكره فى الآية و جعل للنبي ص أن ينفقه فيها على ما يرى.

سورة الحشر: ٦ و ٧

- و الآية مع الغض عن السياق عامة تشمل كل ما آتاه النبي من حكم فأمر به أو نهى عنه.

١. عدالت اقتصادى

- وقد أفتى بعض الفقهاء كالشيخ الحرّ «١»: بأنّ ضمان الدولة لا يختصّ بالمسلم، فالذمّى الذى يعيش فى كنف الدولة الإسلاميّة إذا كبر وعجز عن الكسب كانت نفقته من بيت المال. وقد نقل الشيخ الحرّ حديثاً عن الإمام على: أنّه مرّ بشيخ مكفوف كبير يسأل، فقال أمير المؤمنين: ما هذا؟ فقيل له: يا أمير المؤمنين، إنّ نصرانى، فقال الإمام: «استعملتموه، حتى إذا كبر وعجز منعمتموه! أنفقوا عليه من بيت المال» (٢).

(١) و (٢) وسائل الشيعة ١٥: ٦٦، الباب ١٩ من أبواب جهاد العدو، الحديث الأوّل

١. عدالت اقتصادی

- «٣» ١٩ بابُ أَنَّ نَفَقَةَ النَّصْرَانِيِّ إِذَا كَبِرَ وَ عَجَزَ عَنِ الْكَسْبِ مِنْ بَيْتِ الْمَالِ
- ١٩٩٩٦ - ١ - «٤» مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ بِإِسْنَادِهِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَيْسَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ عَائِدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي حَمْزَةَ عَنْ رَجُلٍ بَلَغَ بِهِ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ ع قَالَ: مَرَّ شَيْخٌ مَكْفُوفٌ كَبِيرٌ يُسْأَلُ - فَقَالَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ ع مَا هَذَا - قَالُوا يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ نَصْرَانِيٌّ - فَقَالَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ ع اسْتَعْمَلْتُمُوهُ - حَتَّى إِذَا كَبِرَ وَ عَجَزَ مَنَعْتُمُوهُ - أَنْفَقُوا عَلَيْهِ مِنْ بَيْتِ الْمَالِ.
- (٤) - التهذيب ٦ - ٢٩٢ - ٨١١.

١. عدالت اقتصادى (٢- التوازن الاجتماعى)

- ٢- التوازن الاجتماعى
- حين عالج الإسلام قضية التوازن الاجتماعى ليضع منه مبدأ للدولة فى سياستها الاقتصادية انطلق من حقيقتين:
- إحداهما كونيّة،
- والاخرى مذهبيّة.



موسسه
و حکمت
و عفت
عالمی